كي تدفع امريكا "ثمنا باهظاً" يتطلب استعداد صدام حسين دفع ثمن مشابه

لا بديل عن استمرار "الوضع الراهن"

ان الحزم الامريكي باعتماد الحرب سبيلا لانهاء الاحتلال العراقي للكويت، مترادفا مع نهاية السوفييت كدولة عظمى، كرس واشنطن، في ذهن الكثير من قادة الرأي والاحزاب والانظمة العربية، مرجعية سياسية تملك "الحل والعقد" في شؤوننا الداخلية والعربية.

فعلى الصعيد العراقي اندفعت غالبية التنظيمات السياسية المعارضة، ان لم اقل جميعها، لكسب رضا واشنطن، بما في ذلك قوى اسلامية كانت في السابق تعتبر امريكا "شيطانا اكبر".

والدول العربية، بما فيها مصر وسوريا، شاركت امريكا، ولو بقوات رمزية، في حرب الخليج الثانية، املاً بتفهم او بمكافأة لاحقة من "سيد" المنطقة الجديد.

وانتظر الجميع، بدرجة او بأخرى، ان تحسم الولايات المتحدة مصير العراق (الدولة والحكم)، بما يعيد الاستقرار والامن للمنطقة برعاية وضمانة القطب الاعظم والاوحد- امريكا.

ولكن السياسة التي تمخضت عن الادارتين الامريكيتين في العهدين الجمهوري والديمقراطي، كرست استمرار "الوضع الراهن" دون حسم وذلك باعتماد سياسة "الاحتواء المزدوج" لكل من ايران والعراق.

ورغم العديد من الانتقادات لهذه السياسة -دوليا واقليمياً وعربيا- الا انها لاتزال السياسة المعتمدة للادارة الامريكية الحالية، خاصة فيما يتعلق بالعراق، اذا ما اعتبرنا ان هناك استعدادا امريكيا للانفتاح على طهران "الخاتمية". ان سياسة "الاحتواء" من خلال فرض العقوبات الاقتصادية والتلويح باستعمال القوة واحيانا استخدامها، عطلت العراق، حكومة ودولة، بما ينسجم مع هدف الولايات المتحدة المعلن بانهاء قدرة العراق من "تهديد جيرانه او المساعي السلمية لحل ازمة الشرق الاوسط او المصالح الامريكية في المنطقة".

ولاستمرار حالة "الوضع الراهن" لجأت واشنطن الى وسيلتين: "فرق التفتيش" التابعة للجنة الخاصة بتدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية من جهة، وقرار مجلس الامن "الغذاء مقابل النفط" من جهة ثانية، فاستمرار فرق التفتيش دون تقديم تقرير بنظافة العراق من الاسلحة المحظورة (بموجب الفقرة 22 من القرار 687 يتوجب لرفع الحظر تقديم اللجنة الخاصة تقريرا بنظافة العراق من الاسلحة المحظورة) حقق لواشنطن هدفين: ضمان تدمير قدرات العراق العسكرية من جهة، واستخدامها (فرق التفتيش) حجة لعدم رفع الحصار.

اما قرار النفط مقابل الغذاء فقد كان وسيلة واشنطن لرفع العتب المعنوي والاخلاقي ، ولكن ماهو اكثر من ذلك ان قرار الغذاء مقابل النفط حول العراق الى مجرد مخيم للاجئين، يوفر لهم الطعام والدواء، دون تنمية او رخاء، مع حرمان الحكم من التصرف بأمواله الا بموافقة مجلس الامن، وبالتالي امريكا.

بدون شك هناك في الادارة الامريكية من يهنىء نفسه على نجاح هذه السياسة، معتبرا انتقادات الحزب الجمهوري مجرد لعبة حزبية لاتستحق الاهتمام، خاصة وان البديل المقترح يعني تورطا عسكريا وبشريا وماليا سيكون بمثابة دعوة للانتحار السياسي لاي ادارة امريكية.

ومن اجل استمرار فرق التفتيش في العراق ستجد الادارة الامريكية ما يبرر ذلك من حجج، خاصة وان سجل الحكومة العراقية بالاخفاء والتحايل خدم بالضبط ما كانت تريده واشنطن، اي تأكيد الشك بنوايا بغداد كذريعة لاستمرار التفتيش، كما وقع البعض من اطراف المعارضة العراقية بذات الخطأ عندما نصب نفسه مدافعا عن الشكوك الامريكية باخفاء النظام العراقي للاسلحة.

فمن المعروف ان الاجهزة الاستخبارية الامريكية والاوروبية وراء الكثير من معلومات فرق التفتيش. ففي تقرير اللجنة الخاصة الذي قدمه الرئيس التنفيذي ريتشارد بتلر الى مجلس الامن في نيسان 1998، اشار الى ان لديه ادلة باحتفاظ العراق باسلحة محظورة، ولكن دون الافصاح علناً عن هذه الادلة.

وحتى عندما تتوصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بان العراق اصبح خالياًمن الاسلحة النووية او القدرة على انتاجها، ترفض الولايات المتحدة مشروع القرار الروسي بأغلاق الملف النووي ونقله الى الرقابة البعيدة الامد، وتبادر الصحافة الامريكية بتهويل الخطر النووي العراقي الى حد مطالبة ديفيد اولبرايت (الذي عمل سابقا كمفتش للوكالة في العراق عام 1996، والان رئس معهد العلوم والامن الدولي في واشنطن) في النيويورك تايمز (21/4/1998): الى البحث عن طريقة لترحيل العلماء العراقيين مع عوائلهم للخارج نكير وسيلة لحرمان العراق من القدرة على انتاج الاسلحة النووية. هذا في وقت اكد مارتن فان كريفيلد، الاستاذ في الجامعة العبرية في تل ابيب، في مقال كتبه لصحيفة "واشنطن بوست" الامريكية (14/3/1998)، ان "اسلحة الدمار الشامل التي يملكها (العراق) والبنية التحتية الضرورية لانتاجها هي اقل خطورة" ومن الضروري، في رأي كريفيلد، التمييز بين نوعين من اسلحة الدمار الشامل: الاسلحة النووية، من جهة، والاسلحة الكيماوية والبيولوجية، من جهة اخرى. الاولى قادرة على تدمير مدن بأكملها، كما بينت تجربتا هيروشيما وناغازاكي، اما الثانية فانها تلحق اضرارا فادحة لاعداد كبيرة من المواطنين ولكنها لاتمحو المدن والبلدان من الخرائط. هذا يجعل مالكي النوع الثاني من السلاح، ومنهم القيادة العراقية، يفكرون مرارا قبل استخدام الاسلحة الكيماوية او البيولوجية ضد المدن او القوات الامريكية. لهذه الاسباب فان العراق لايشكل، في نظر فان كريفيلد، خطرا على الولايات المتحدة ولا حتى على جيرانه

الاقليميين، وصانعو القرار الامريكي يعرفون هذه الحقيقة، كما يقول كريفيلد، ولكنهم يصرون، رغم ذلك، على الايحاء بعكسها وعلى تضخيم قوة العراقيين وذلك كمبرر لاضفاء مشروعية على السياسة الامريكية المتبعة ضد العراق.

❋ ❋ ❋

ان هذه الخلفية وتجربة السنوات السبع الماضية تكرس الاعتقاد بان اولوية السياسة الامريكية كانت ولاتزال العراق وليس صدام حسين، والخلط المتعمد بينهما كان ضروريا لاستمرار هذه السياسة، واذا كان في استمرار النظام ضمان لاستمرار العراق ضعيفا عبر الاحتواء والتفتيش فليكن ذلك.

ان الاحتواء والتفتيش هما ضمانة امريكا في تعطيل العراق، وليس مجرد تغيير النظام القائم، وقد تحتاج واشنطن الى بقاء النظام لتبرير استمرار حالة الشلل العراقية عبر التفتيش والحصار، بحجة عدم الثقة بصدام حسين.

لقد راهنت واشنطن على استمرار تحايل واخفاء النظام العراقي لبعض اسلحته المحظورة لتبرير استمرار التفتيش وبالتالي الاحتواء، وليس لديها سياسة واضحة لما بعد تدمير الاسلحة المحظورة سوى التحجج بتنفيذ قرارات اخرى لاعلاقة لها برفع الحظر النفطي بموجب الفقرة 22 من القرار 687، كالافراج عن المفقودين الكويتيين.

وما قد يدعم هذا الاستنتاج هو التالي:

- اذا كانت بغداد تخفي او تملك اسلحة محظورة فانها ابدت استعدادا لبحثها مباشرة مع الولايات المتحدة، ربما بأمل مقايضتها برفع الحصار، ولكن واشنطن لم تبد اي استعداد لذلك، وتخندقت وراء مقولة "تنفيذ كافة قرارات مجلس الامن"، دون تعهد برفع الحظر النفطي عن العراق بمجرد حصوله على شهادة بنظافته من الاسلحة المحظورة، الامر الذي قد يغري بغداد بأخفاء بعض اسلحتها كورقة للمقايضة النهائية.
- استخدمت اوساط امريكية شعار "لا رفع للحصار مادام صدام في السلطة" لتبرير استمرار العقوبات، رغم ان هذا خارج تفويض قرارات الامم المتحدة، ومع ذلك عندما يطرح خيار الاسقاط بالاستعانة مع قوى عراقية شيعية او كردية ترفضه واشنطن بحجة او اخرى، وذهب البعض من المعارضين العراقيين بأتهام واشنطن باجهاض اكثر من محاولة لاسقاط النظام.
- تعاملت واشنطن ودعمت قوى وشخصيات عراقية كأدوات اعلامية تصب في خانة ابقاء الحصار والتفتيش، ولم تكن مستعدة للتعاون مع اي قوة عراقية معارضة تطالب برفع الحصار، كما رفضت التعهد برفع الحصار عند تغيير النظام الحالي بما اسقط بيد العناصرالعراقية المتحالفة معها، الامر الذي يؤكده انتشار شعور الخيبة والنقد للادارة الامريكية بين الاوساط العراقية المعارضة التي وجدت نفسها امام الخيار التالي: استمرار صدام مع استمرار الحصار، ام رفع الحصار ما دام نظام صدام باقياً؟

- شملت حالة الحفاظ على "الوضع الراهن" منطقة شمال العراق الخارجة عن سلطة بغداد، من خلال شمولها بالحصار، والاكتفاء سياسيا بابقاء المنطقة خارج سلطة بغداد او تأثير ايران، اعتمادا على تركيا كشرطي للمنطقة لاحتواء الصراع الكردي-الكردي.
- عطلت واشنطن الدور العربي في الشأن العراقي، فسورية غير مرغوب بدورها بحجة تأثيره على المعادلة السياسية بين العرب واسرائيل، وعندما يبادر الملك حسين الذي تربطه معاهدة سلام مع اسرائيل، بالدعوة لحسم مصير العراق بالحوار مع صدام او اسقاطه خلاصا من حالة الاحتواء البائسة، يصطدم برفض امريكي.
- { }

ان استمرار "الوضع الراهن" هو انتحار بطيء بالنسبة للعراق، ولاحاجة لتوصيف المعاناة الانسانية المعروفة، ويكفي الاشارة الى تدهور البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي، الامر الذي انعكس الان على قدرة العراق النفطية، حيث لم يعد قادرا على انتاج ما قيمته 2،5 مليار دولار كل ستة اشهر كما جاء في قرار 1153، لابل حتى تصدير ماقيمته 4 مليارات دولار بات صعباً دون اصلاح معداته الانتاجية النفطية.

الامر الذي يجعل التصعيد السياسي مع الامم المتحدة وبالتالي الولايات المتحدة وسيلة النظام العراقي لجلب الانتباه لتخفيف الخناق عنه، وهذا ما فعله في اكثر من ازمة سابقة كان اخرها الأزمة التي توجت باتفاق انان-عزيز الذي نظم تفتيش المواقع الرئاسية. الامر الذي اعترف به التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن والصادر بتاريخ 23 نيسان 1998، حيث قال:

"ان امكان التخلص حاليا من صدام حسين بانقلاب او بثورة شعبية يبدو ضئيلا". . وان سيطرة صدام حسين على العراق "تبدو وقد وصلت الى اعلى مستوى لها خلال السنوات الاخيرة". ويرى التقرير ان فرضية قيام النظام العراقي بافتعال الازمة الاخيرة مع الامم المتحدة بشأن قيام خبرائها بتفتيش المواقع الرئاسية تبدو "شبه اكيدة" وسببها "محاولة الاحتفاظ بجزء من مشروع الاسلحة الكيمياوية والبيولوجية". وبالنتيجة فان موقع صدام حسين تعزز بعد المواجهة مع الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد تمكن صدام حسين من ايجاد اختلافات بين مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن. . كما تعزز موقع صدام حسين الشخصي في العالم العربي وخارجه بسبب انتقال كوفي انان الى بغداد ونجاحه بربط رفع العقوبات عن العراق بموافقة مفتشي اللجنة الخاصة، في حين اشترطت واشنطن لفترة طويلة تغيير النظام العراقي لرفع هذه العقوبات. . . وان "موافقة الرئيس العراقي على حل الازمة عائدة الى التهديد باستعمال القوة ولكنها قد تكون كذلك ناجمة عن اقتناعه بانه قد حقق آنيا ما يرغب فيه".

وعليه، استباقا لمناقشة مجلس الامن في 27/4/98، للتقرير السلبي لرئيس اللجنة الخاصة ريتشارد بتلر، صعدت بغداد الموقف، فاصدر مجلس الوزراء العراقي بيانا بتاريخ 23 نيسان 1998 قال فيه: "ان المطروح امام العالم الان

خياران: اما التوجه لرفع الحصار او ابقائه. ويترتب على الخيار الاول نوع من العلاقة والفهم والتعاون، اما الابقاء على الحصار فينقلنا الى حال جديدة"، وشدد على انه "ليس امامنا سوى ان نشعر عدونا ان عليه ان يدفع ثمنا باهظا اذا ما قرر ان يبقي الحصار قائما ضد شعبنا".

وزادت افتتاحية "الجمهورية" الرسمية (25 نيسان 1998) الموقف حدة بقولها: "نحن مصممون على كسر الحصار هذا العام اذا لم يرفع بقرار من مجلس الامن، وعلى امريكا وغيرها الاختيار بين عواصف يستحيل التحكم به، كما اثبتت الاحداث، ستطيح بكل (الرموز) العفنة، او رفع الحصار.

وتعقيبا على التصريحات العراقية، نقلت وكالات الانباء عن "مسؤول امريكي كبير" قوله (25/4/1998): "اننا لا نريد ان نصل الى وضع يكون فيه صدام حسين وحده الذي يقرر متى سيبدأ أزمة او متى يرغب في الذهاب الى حافة الهاوية".

ان نجاح الحكومة العراقية يكمن في اسلوب التصعيد وصولا لحافة الهاوية ليتراجع حاملا مزيدا من التنازلات.

ان نجاح هذه اللعبة السياسية يكمن في الحقيقة التالية: ان كلا الطرفين الامريكي والعراقي لايريد السقوط في هاوية مواجهة عسكرية جديدة.

فأي مواجهة عسكرية مع العراق لاتسقط النظام العراقي ستخلق لامريكا مشاكل -داخلية واقليمية ودولية- اكثر مما يفيدها. بدءاً باسقاط تجربة التفتيش الدولي كوسيلة ذات شرعية دولية تخدم الاستراتيجية الامريكية عالمياً، لذا ستبقى واشنطن تناور مادامت عملية التفتيش مستمرة.

كما اي وقف لعمليات التفتيش بالنسبة للعراق هو خسارة لمشوار سياسي طويل اخذ يحقق لبغداد ثمارا باتت واضحة: الود الروسي والفرنسي والصيني، (وصف مندوب الصين في مجلس الامن عمل اللجنة الخاصة في العراق بانه بات اشبه بـ "جيش احتلال").

وظفت بغداد التعاطف الشعبي العربي والاسلامي من اجل اعادة تأهيل النظام اقليميا.

اما على الصعيد الداخلي فهموم الحصار طحنت المواطن العراقي الذي اخذ يحمل واشنطن مسؤوليتها، والمواطن الذي بات عمليا اسير "بطاقة التموين" الحكومية هو اضعف من ان يتحدى النظام.

وفي جردة سريعة نجد ان بغداد في جولتها الاخيرة مع مجلس الامن حققت مكاسب اخرى ، اهمها:

- عودة مجلس الامن الى المراجعة الدورية للعقوبات كل 60 يوما بدلا من كل ستة اشهر.

- تصاعد الانقسام بين اعضاء مجلس الامن، وكان واضحا ان الوفد الامريكي كان لاول مرة في موقف الدفاع، خاصة عندما بحث المشروع الروسي بغلق الملف النووي وتحويله للمراقبة الطويلة الامد.
- استمع مجلس الامن للمرة الاولى، ولو ليس في جلسة رسمية، لرأي العراق، في وقت كانت "اونسكوم" تنفرد بتقديم الرأي.
- تصاعد الهجوم العلني ضد اللجنة الخاصة، وبالذات رئسها ريتشارد بتلر، مطالبتها بتقديم ادعاءاتها بمزيد من الشفافية.
- كحل وسط بين المشروعين الروسي والامريكي، تم الاتفاق على ان يعرض ملف التسلح النووي مجددا للبحث في المراجعة النصف السنوية القادمة.

لقد قدم مجلس الامن زيادة السقف المالي لقرار "النفط مقابل الغذاء" الى 2،5 مليار دولار كمكافأة لبغداد في الجولة السابقة، وبغداد تنتظر نتيجة هذه الجولة تخصيص المزيد من المال لاستعادة البنى التحتية المهدمة، الكهرباء والمجاري والمياه، اضافة لمعدات استخراج ونقل النفط.

كما ان الاخذ باقتراح الامين للامم المتحدة باعتماد سكرتارية الامم المتحدة بدلا عن لجنة 661 (المكونة من كافة اعضاء مجلس الامن) اداة لاقرار العقود التجارية بموجب قرار 986 فيه ارضاء لبغداد.

وبالمقابل فان الادارة الامريكية ترى في استمرار فرق التفتيش بعملها انتصارا لسياسة الاحتواء، المعتمدة على التلويح بالقوة، ومن هنا ستجد واشنطن ان استمرار وجودها العسكري في الخليج الذي يزيد عن 37 الف جندي سيبقى ضرورة لاستمرار الاحتواء، وهو ثمن يبقى مقبولا من اجل تعطيل العراق.

ان الشكل الذي تبلورت فيه العلاقة بين العراق والولايات المتحدة تجعلنا نتوقع المزيد من التصعيد ثم التنفيس مادامت الادارة الامريكية تعتمد الاحتواء نهجاً ثابتا، وبغداد التي هي اضعف من ان تجعل امريكا تدفع "ثمنا باهظاً"، ستجد في اي مناورة "انتصارا" يبرر تراجعها بعد تصعيدها للأزمة.

وسيبقى الشعب العراقي بين مطرقة الاحتواء الامريكي وسندان النظام العراقي الضحية الدائمة.

(الملف العراقي، العدد 77 - آيار 1998)

❊ ❊ ❊